

أذرع إيران في العراق تحبط مشروع الشراكة السعودية العراقية في مجال الزراعة

الميليشيات تهدد باستهداف أي مشاريع استثمار سعودية في العراق



صراع النفوذ في العراق يأتي على الأخضر واليابس

لستثمرين صغار، يمكنهم الاستفادة من كميات المياه الجوفية المتاحة في هذه المناطق. ويقول مراقبون إن ما حدث في هذا الملف يجسد قرار إيران باستهداف كل ما هو سعودي في العراق، حتى إذا كان الأمر يتعلق بمشاريع لم يتم إقرارها بشكل نهائي.



صالح الحمدي

أي استثمار خارجي في العراق يتطلب موافقة إيران أولاً

ويقول صالح الحمدي، وهو مدون عراقي بارز، إن أي استثمار خارجي في العراق، يجب أن يوافق إيران أولاً. ويعاني العراق تراجعاً كبيراً في أداء معظم القطاعات الخدمية، مقروناً بآزمة اقتصادية تتعلق باعتماد البلاد على بيع النفط فقط، وأخرى مالية يعكسها نقص السيولة الحاد. ويلقي العراقيون باللوم في خراب الاقتصاد على السياسات التي اتبعتها الأحزاب الشيعية المدعومة من إيران منذ 2003، إذ جرى تدمير الصناعة المحلية وإرهاق الدولة بجحافل من الموظفين لا تقوم بمهام فعلية فضلاً عن إشاعة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرسمية، ما حول الحكومة إلى كائن ضخم ومترهل لكنه مشلول.

واعتبر المجتمعون أن "عبارة (فتحنا صفحة جديدة) نكتة هزيلة، إذ لا تفتح الصفحات إلا بعد تعويض الأخطاء، ودفع ثمن الدماء".

وكذلك وزير الزراعة العراقي محمد الخفاجي عرض معلومات تتعلق بخطة الاستثمار السعودية، دعت إلى السخرية من التصعيد الإيراني الذي بدأه، يستند إلى أوامره.

وقال الخفاجي إن السعودية طلبت من العراق تقديراً لإمكانية إصلاح ملايين النومات الصحراوية في ثلاث محافظات، عبر مشاريع لتربية الأبقار. وأضاف أن وزارته أجرت مسحا دقيقاً للمساحات المستهدفة، وقدمت نتائجها إلى وزارة الموارد المائية، المختصة بتحديد مدى صلاحية الأراضي للاستثمار الزراعي.

وتابع الخفاجي، أن الاستثمارات السعودية المتوقعة كانت تتطلب إتفاق مليارات الدولارات، ما يستلزم بالضرورة وجود ضمانات كافية، مشيراً إلى أن السعودية طلبت ضمان أن يلتزم العراق بتوفير المياه بشكل مستدام لمدة 50 عاماً في المساحات المستهدفة، وأكد أن وزارة الموارد المائية ردت بأن المياه الجوفية المتاحة في هذه المناطق، لا تغطي احتياجات أكثر من خمسة أعوام، ما دفع السعودية إلى التراجع عن خططها.

وأشار الوزير إلى أن البديل هو منح مساحات محدودة من الأراضي

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي حول الاستثمارات السعودية في العراق، متهمين إياه بدعم خطط التطبيع العربي الإسرائيلي عبر بوابة الاقتصاد العراقي.

وتطور الأمر كثيراً، وانتقل إلى التهديدات الميدانية المباشرة، عندما عقدت "المجاميع الخاصة"، وهي صفة مجموعات قتالية صغيرة مرتبطة بالميليشيات الكبيرة التابعة لإيران مهمتها مهاجمة السفارات والمطارات والمسكرات بصواريخ الكاتوشا، و"ربع الله" وهم حشود من الشبان المدنيين مهمتهم محاصرة مقرات الجهات الدبلوماسية والسياسية والإعلامية التي تنتقد إيران، و"جبهة اقتسام مقرات البعثات الدبلوماسية، التي تنتقد إيران وإحراقها كما حدث مع مقر قناة "أم.بي.سي عراق" قبل شهر، اجتماعاً في بغداد جرى خلاله الاتفاق على "أن أي مجال لاستثمار سعودي سيكون هدفاً للجماعات المتحالفة".

وأقر المجتمعون أن "لا مجال لأي استثمار سعودي إلا بعد تعويض عوائل الشهداء الذين كانوا ضحايا المفخخات والفتاوى السعودية، وإعدام الإرهابيين في سجن الحوت وشفاء قلوب الأمهات العراقيات من الجنوب والغرب والشمال"، مشيرين إلى أن "الدماغ لا تسقط بالتقادم".

الحكومة العراقية الطامحة إلى حل الأزمة الاقتصادية الحادة للعراق عن طريق عقد شراكات مع بلدان المنطقة وجلب استثمارات خارجية، تصلدهم بواقع سياسي غير ملائم يتمثل في نفوذ الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران وقدرتها على ضرب أي مشروع يتناقض مع المصلحة الإيرانية باستخدام عدة طرق بدءاً بالضغوط السياسية والإعلامية وصولاً إلى التهديد باستخدام السلاح.

بغداد - تخلت السعودية بشكل مبكر عن مشروع ضخ كان يصد النقاش مع الجانب العراقي ويقوم على استثمار مساحات شاسعة من الأراضي العراقية في الزراعة، وذلك بسبب نقص المياه اللازمة للمشروع حسب الرواية الرسمية العراقية، بينما عزت مصادر غير رسمية الأمر إلى ضغوط شديدة مارستها أذرع ميليشيات شيعية مسلحة على السلطات العراقية لوقف مسار الشراكة الذي شرعت بغداد والرياح في بنائه بسرعة وحرصاً مخبرياً لهواجس طهران وقلقها على نفوذها في العراق.

وقال وزير الزراعة العراقي محمد الخفاجي إن السعودية تراجعت عن فكرة استثمار قرابة ثلاثة مليارات دولار ضمن القطاع الزراعي في بلاده، معللاً الأمر بـ"نقص المياه".

وعقدت وفود تخصصية عراقية وسعودية، طيلة الأسابيع الماضية، اجتماعات في بغداد والرياح، لمناقشة إمكانية استثمار ملايين الدولارات من أراضي الصحراء العراقية في محافظات الأنبار والنجف والمثنى.

ولم يعلن البلدان نتائج نهائية لهذه الاجتماعات، ولكن مصادر عديدة أكدت التوصل إلى اتفاق واعد، تقوم السعودية بموجب استثمار قرابة ثلاثة مليارات دولار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية داخل العراق. وبدأت هذه المفاوضات العراقية السعودية استغرقت إيران إلى الحد الأقصى ودفعتها إلى تحريك أذرعها في الداخل العراقي لإحباطها في وقت مبكر.

وشنت وسائل الإعلام العراقية التي يديرها الحرس الثوري الإيراني، مثل قناة "أفاق" الملوكية لرئيس حزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي وقناة "العهد" الملوكية لرئيس ميليشيا عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، هجوماً واسعاً على خطة الاستثمار السعودي في القطاع الزراعي العراقي، مشيرة إلى أنها محاولة لاحتلال أراض عراقية.

واشترك المالكي والخزعلي شخصياً في مهاجمة الاستثمارات السعودية ضمن القطاع الزراعي العراقي، وقالوا إنها خطة لتدمير خزير العراق من المياه الجوفية.

وطالبت كتلة الفتح النيابية، التي تضم ممثلي الميليشيات التابعة لإيران في مجلس النواب العراقي باستجواب

بوادر انفراج سياسي في جنوب اليمن بعد مواجهات أبين الدامية

وبدلاً جهداً كبيراً في هذا الاتجاه رغم محاولات التعميل التي تتعمدها الشرعية والتي يبدو أنها تعمل على التأخير للعب على عامل الوقت لصالح القادمة عملاً ملحوظاً ونتائج إيجابية باتجاه إعلان الحكومة.

ويشير الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فنار لبحوث السياسات، الرياض بموافقة الرئيس هادي على إعلان الحكومة وتجاوز عقبة الخلافات حول الشق العسكري من اتفاق الرياض بإرجاء البت فيه إلى ما بعد تنفيذ الشق السياسي الذي يتضمن تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب من 24 حقيبة وزارية تشارك فيها المكونات السياسية الفاعلة.

وتأتي هذه التطورات في أعقاب تجدد المواجهات العسكرية في محافظة أبين شرقي عدن بين قوات الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، والتي وصفتها مصادر عسكرية لـ"العرب"

بانها الأعنف منذ شهرين. ويضيف مصطفى "الإخوان فشلوا حتى في تحقيق نصر إعلامي مزيف رغم خيبتهم الكبيرة في ذلك، وبدل هذا على مدى الإحباط الذي تواجهه ميليشياتهم على هذه الجبهة التي لم يعد بإمكانهم توظيفها سوى في إشغال التوتر بهدف دفع الانتقالي الجنوبي إلى تحديد موقف سياسي من تنفيذ اتفاق الرياض ليظهر كمرعقل ويتمكن تنظيم الإخوان من استغلال أي رد فعل سياسي من الانتقالي برفض تنفيذ الاتفاق كذريعة جاهزة كانوا مستعدين لرفعها، وهو الأمر الذي تعامل معه الانتقالي الجنوبي بمسؤولية كبيرة رغم الاستفزات العسكرية الإخوانية المتصاعدة، ما يعطي دلالة على أن الانتقالي يدير صراعه مع الإخوان في ملف تنفيذ اتفاق الرياض وفق خبرة معرفية بأساليب وتكتيكات تنظيم الإخوان".

ويؤمل قطاع عريض من اليمنيين إسهام تشكيل الحكومة في تخفيف حدة الاحتقان السياسي في معسكر الشرعية، والتحول في طريقة تعاطي الحكومة الجديدة مع الملفات المتراكمة ومواجهة استحقاقات التغيير المرتقب في الموقف الدولي، في ظل النشاط الأممي الحديث لترسيم وثيقة "الإعلان المشترك" بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

ويؤكد الباحث السياسي اليمني رماح الجبري في تصريح لـ"العرب" أن أمام الحكومة اليمنية الجديدة التي ستعلن وفقاً لاتفاق الرياض عوائق وعقبات كبيرة لتجاوزها تتطلب مساندة الإخوان ودعمهم اتفاقاً سياسياً وتقديم المصالح الوطنية العليا على المصالح الحزبية والمناطقية، لافتاً إلى أن نجاح الحكومة الجديدة سيحدد من خلال صدق النوايا للمكونات المشاركة فيها وأولها معيار الكفاءة في اختيار الوزراء، مستدركا بأنه إذا "أعلنت الحكومة بشخصيات لا تتمتع بالنزاهة والكفاءة فإن هذا سيكون مؤشراً سلبياً".

ويشير الجبري إلى وجود حزمة من التحديات التي ستواجه الحكومة القادمة، من أبرزها إعادة ترتيب وضع القوات العسكرية والأمنية ودمجها تحت قيادة واحدة في وزارتي الدفاع والداخلية، بالإضافة إلى توحيد الإيرادات المالية وتنظيم البنية عمل المؤسسات التي لا يزال بعضها منقسماً بين عدن وصنعاء بما في ذلك قطاع الاتصالات والطيران المدني.

عدن - كشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" عن اعتزام الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إصدار قرار بتشكيل الحكومة الجديدة المنتقاة عن اتفاق الرياض خلال الثماني والأربعين ساعة القادمة.

وقالت المصادر إن التحالف العربي أبلغ قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي المتواجدة في العاصمة السعودية الرياض بموافقة الرئيس هادي على إعلان الحكومة وتجاوز عقبة الخلافات حول الشق العسكري من اتفاق الرياض بإرجاء البت فيه إلى ما بعد تنفيذ الشق السياسي الذي يتضمن تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب من 24 حقيبة وزارية تشارك فيها المكونات السياسية الفاعلة.

وتأتي هذه التطورات في أعقاب تجدد المواجهات العسكرية في محافظة أبين شرقي عدن بين قوات الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، والتي وصفتها مصادر عسكرية لـ"العرب"



رماح الجبري

عقبات كبيرة تنتظر الحكومة اليمنية الجديدة

واعتبرت المصادر هذه المواجهات بانها محاولة أخيرة لإحراز أي اختراق في المسار العسكري، قبل العودة مجدداً لاتفاق الرياض كمرجع سياسي ينظم العلاقة بين المكونات والقوى المناهضة للانقلاب الحوثي.

ووفقاً لمصادر خاصة، فقد توقفت المواجهات في أبين، في أعقاب إنذار شديد اللهجة وجهه التحالف العربي لطرفي النزاع وإمهالهما مهلة محددة لوقف إطلاق النار والالتزام بالهدنة المنصوص عليها في بنود اتفاق الرياض الموقع عليه بين الجانبين في نوفمبر من العام الماضي.

وانتهى القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي سالم ثابت العولقي جماعة الإخوان المسلمين في اليمن بالوقوف خلف التصعيد العسكري الذي شهدته أبين ومحاولة عرقلة إعلان الحكومة، وقال العولقي في تغريدة على تويتر "عرد رئيس الهيئة العليا لإخوان اليمن من داخل تركيا (محمد عبدالله الديويني) قائلاً: الوقت كالسيف إن لم نقطعه قلعك. بعدها بنصف ساعة دنست ميليشياتهم معركة هي الأعنف منذ شهر، ومازالت المعركة تدور رحاها في أبين. لقد دفن الإخوان وادعواهم اتفاق الرياض وأن الألوان أن تعود إلى عدن أي الرئيس (منصور هادي) وتقود معركة الصمم".

وعلق نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح في تصريح لـ"العرب" على المواجهات بين قوات الحكومة اليمنية والانتقالي قائلاً إنها تمثل "المحاولة الأخيرة لميليشيات الإخوان المسلمين للتحصل من اتفاق الرياض، كما أنها تمثل استمراراً لنهج استفزاز المجلس لدفعه للانسحاب من مشاورات تنفيذ الاتفاق وتحميله المسؤولية عن القتل".

وعن الأنباء المسربة عن قرب تشكيل الحكومة، قال القيادي في المجلس الانتقالي "بالنسبة لإعلان الحكومة مارزلاً ماضياً مع التحالف العربي الذي يبدي حرصاً على تنفيذ اتفاق الرياض



حرب مرهقة استنزفت الجميع

السعودية تلوح بالتسلح نووياً استباقاً لتغير الموقف الأميركي من النووي الإيراني

فقط للضغوط". كما أشار الوزير السعودي إلى خطر قيام سباق تسلح نووي في المنطقة، محذراً من أنه إذا أصبحت إيران قوة نووية فإن مزيداً من الدول ستحذو حذوها، ومذكراً بأن بلاده "أوضحت أنها ستبذل قصارى جهدها لحماية شعبها وأراضيها".

وتعمل إيران على استخدام الطاقة النووية منذ عقود، ووقعت في عام 2015 اتفاقاً نووياً مع القوى العالمية لوقف تطوير قنبلة نووية مقابل رفع العقوبات، لكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أخرج بلاده من الاتفاق وجعله على حافة الفشل.

الملك ذاته ولا تستبعد بعض التوقعات أن يكون أكثر لبناً مع طهران من سلفه، وأن يستأنف السياسة التي اتبعها الرئيس الأسبق براك أوباما إزاء الملف النووي الإيراني، حيث تم في عهده توقيع اتفاق بين إيران والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي زائداً ألمانيا، واعتبرت إدارة ترامب أنه يطلق يد الإيرانيين لتطوير برنامج نووي غير سلمي، ولذلك بادرت إلى الانسحاب منه.

وعن التغييرات التي قد تحدث في عهد الرئيس الأميركي المنتخب، بايدين، قال الجبري "يجب أن نرى"، مضيفاً "نعتمد أن الإيرانيين استجابوا

على لسان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عندما قال سنة 2018 إن بلاده "لا ترغب في حيازة السلاح النووي ولكن إذا طورت إيران قنبلة ذرية سنقوم بالمثل في أسرع وقت ممكن، دون أدنى شك".

وتبدو إشارة السعودية لهذا الموضوع محبداً في هذا التوقيت بالذات، مرتبطة بالتغيير الذي حدث على رأس الإدارة الأميركية بفوز المرشح الديمقراطي جو بايدين بمنصب الرئاسة ليخلف بذلك الرئيس الجمهوري دونالد ترامب الذي أظهر حزماً غير مسبوق في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، بينما يلف الغموض موقف بايدين من

الرياض - جذت المملكة العربية السعودية تلويحها بالسعي إلى امتلاك سلاح نووي، إذا لم يتحمل المجتمع الدولي بقواه الكبرى مسؤولياته في لجم المشروع النووي الإيراني.

وقال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، إن بلاده تحتفظ بالحق في تسليح نفسها بأسلحة نووية إذا لم يكن بالإمكان منع إيران من صنع تلك الأسلحة، مؤكداً في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية أن الأمر يتعلق بخيار مطروح بالفعل أمام بلاده.

وتصريحات الجبير هي استعادة لما كانت السعودية قد لوتحت به سابقاً